

الأمن الغذائي في الجمهورية اليمنية

د. محمد علي عثمان أسعد المخلافي

أستاذ الجغرافيا السكانية المشارك - كلية التربية - جامعة عمران

المستخلص:

لاشك في أن التزايد السريع لسكان الجمهورية اليمنية منذ الثمانينيات قد أدى إلى زيادة احتياجاتهم من المواد الغذائية التي لا يتم إنتاجها بشكل متوازٍ مع النمو السكاني، أي أن زيادة حاجة السكان للغذاء تنمو سنوياً بمعدلات تفوق كثيراً معدلات زيادة الإنتاج المحلي، وهذا أدى إلى لجوء اليمن إلى استيراد هذه المنتجات الغذائية من الخارج، وبالتأكيد فإن هذا يعيق عملية التنمية الاقتصادية، أو يؤدي إلى توقفها لأن الدولة ستضطر إلى استنفاد ما لديها من عملات أجنبية في ذلك بدلاً من إنفاقها في الحاجات الضرورية التي لا يمكن إنتاجها حالياً في اليمن مثل الآلات والمعدات الصناعية، وقد يؤدي ذلك إلى لجوء الدولة إلى الديون الخارجية التي تؤدي بها في النهاية إلى التبعية السياسية والاقتصادية لتلك الدول.

ولأجل التعرف على حجم المشكلة التي تهدد اليمن في أمنها الغذائي جاء هذا البحث ليكشف عنها وعن أسبابها وطرق معالجتها ووضع الاقتراحات التي تساعد متخذي القرار للعمل على تجنب اليمن أبعاد هذه المشكلة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والصحية ويحقق لها الأمن الغذائي، وقد استخدم الباحث المنهجين الإحصائي والوصفي معتمداً على إحصاءات السكان والإنتاج الزراعي والحيواني للفترة (١٩٩٥ - ٢٠٠٦م) وتوصل الباحث إلى عدد من النتائج وهي كما يأتي:

- (١) هنالك مساحات واسعة من الأرض الصالحة للزراعة في اليمن لا زالت غير مزروعة.
- (٢) تزايدت مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠م، ولكنها تناقصت بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٦م.
- (٣) أن معدل نمو السكان يزيد على معدل نمو المساحة المزروعة.
- (٤) تناقص متوسط نصيب الفرد من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة والأراضي المزروعة.
- (٥) تزايدت المساحة المزروعة بالقات من سنة إلى أخرى.
- (٦) تناقصت نسب المساحات المزروعة بالبقوليات.
- (٧) تزايد نسبة المساحة المزروعة بالحبوب بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٦م.
- (٨) تزايد نسبة المساحة المزروعة بالمحاصيل النقدية بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٦م.
- (٩) تزايد المساحة المزروعة بالفواكه بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٦م، مع ثبات نسبتها من إجمالي المساحات المزروعة بالمحاصيل الزراعية في العامين المذكورين (٦,٥٪).
- (١٠) بلغ متوسط نصيب الفرد من قيمة الحبوب والبقوليات والخضروات والأعلاف والمحاصيل النقدية أقل من متوسط نصيب الفرد من محصول القات.
- (١١) حقق اليمن الاكتفاء الذاتي من إنتاج الفواكه، إضافة إلى وجود فائض للتصدير.
- (١٢) حقق اليمن الاكتفاء الذاتي من إنتاج لحوم الأسماك، إضافة إلى وجود فائض للتصدير.
- (١٣) حقق اليمن الاكتفاء الذاتي من الخضروات تقريباً.
- (١٤) حقق اليمن الاكتفاء الذاتي من الحليب والجبن تقريباً.
- (١٥) بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي من لحوم الدجاج أكثر من (٥٢٪).
- (١٦) بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي من اللحوم الحمراء أكثر من (٤٠٪).
- (١٧) بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب حوالي ثلث الاستهلاك.
- (١٨) استمرار تزايد العجز في الميزان التجاري بالنسبة للغذاء.

Abstract

There is no doubt that the rapid increase of the population of the Republic of Yemen since the 1980s has led to increasing needs of food , which is not produced in parallel with the population growth. This means that the population's need of food is growing annually at rates far in excess to the rates of increase in domestic food production. This shortage in domestic food production resulted in Yemen's need of importing of food products from other foreign countries. Certainly , food imports from abroad hinders the process of economic development , or leads to its suspension because the state would have to deplete its foreign currency (in the process of import) in stead of spending them on the necessary needs that cannot be produced in Yemen such as the industrial machines and equipment. Furthermore, the production of such industrial machines and equipment might lead the state to take foreign debts, which eventually result in political and economic subordination for the crediting foreign countries.

The present research has been carried out in order to identify the actual magnitude of the problem which threatens the food security in Yemen. It studies the causes and the methods of treatment of such a problem in order to develop a proposal that will help the decision makers to save Yemen from the economic, political, social and health related dimensions of this problem, and this achieve food security in Yemen.

The researcher has used the statistical approach as well as the descriptive approach. The study has been based on the statistics of population, livestock and agricultural production for the period from 1995 to 2006. The findings of this study are as follows :

- 1) There are large areas of arable land in Yemen, which is still uncultivated.

- 2) The cultivated lands increased between 1995 and 2000, but again decreased in the period 2000-2006.
- 3) The rate of population growth is higher than the rate of growth of cultivated areas.
- 4) There is a steady decrease in the per capita share of the arable and cultivated lands.
- 5) There is a steady increase in areas planted with khat.
- 6) There is a decrease in the rates of areas cultivated in beans.
- 7) Cereals-cultivated areas increased between 1995 and 2006.
- 8) The cultivated areas in cash crops increased between 1995 and 2006.
- 9) The cultivated areas in fruit increased between 1995 and 2006 with a stable percentage of 6.5% out of the cultivated areas.
- 10) The per capita income average gained from the total value of cereals, beans vegetables, pulses and cash crops had been lower than the per capita income average gained from the total value of khat.
- 11) Yemen has achieved self-sufficiency in fruit production, in addition to a surplus for export.
- 12) Yemen has achieved self-sufficiency in the production of fish meat, in addition to a surplus for export.
- 13) Yemen has nearly achieved self-sufficiency in vegetables.
- 14) Yemen has nearly achieved self-sufficiency in milk and cheese.
- 15) The percentage of self-sufficiency in chicken meats has reached more than 52%.
- 16) The percentage of self-sufficiency in red meats has reached more than 40%.
- 17) The percentage of self-sufficiency in cereals has reached one-third of consumption.
- 18) There is a continuous increase in trade deficit of the trade balance regarding food.

مقدمة:

لاشك في أن الجمهورية اليمنية تعاني من مشكلة النقص في توفير الغذاء الكافي والمتوازن للسكان، وإذا كان صحيحاً أن مشكلة النقص في إنتاج الغذاء تؤدي إلى إلحاق أضرار اقتصادية واجتماعية وسياسية وصحية بأي دولة تعاني من هذه المشكلة، فإن الصحيح أيضاً هو أن الضرر سيكون أكبر على اليمن لأنها تعد واحدة من الدول التي تعاني من انخفاض في الدخل وعجز في الغذاء، كما أنها من الدول التي لها أقل قدرة على تمويل استيراد الغذاء، ومن أجل تجنب أضرار هذه المشكلة يلاحظ أن الدول تسعى إلى البحث عن وسائل لوضع مصادر الغذاء تحت السيطرة الوطنية.

وقد تطلب التعرف على مدى كفاية الغذاء للسكان في الجمهورية اليمنية قياس مدى توافر المواد الغذائية والوقوف على ما يستهلكه الفرد من أنواع الغذاء والذي يتوقف عادةً على إنتاج الحبوب والخضروات والفواكه، وكذلك على إنتاج الثروة الحيوانية والسمكية ومدى استغلالها.

وبناءً على ذلك جاء هذا البحث كمشاركة من قبل الباحث في التعرف على أوضاع الأمن الغذائي في الجمهورية اليمنية، خاصة وأن ما يلوح في الأفق ينذر بالخطر، فالمزارعون بدأوا في هجر الأرض الزراعية، وأخذوا في السباق نحو المدن للبحث عن أعمال فيها، وأخذت الأرض الزراعية تتعرض للتصحّر يوماً بعد آخر نتيجة لذلك، ومما يزيد الأمر تعقيداً هو أن أعداد السكان آخذة بالتزايد السريع، وهذا يعني أن احتياجات سكان اليمن من الغذاء في تزايد مستمر، ولاشك في أن كل ما سبق ذكره يعطي الأهمية والمبرر لتناول مثل هذا الموضوع بالبحث والدراسة.

أهداف البحث:

- من المعروف أن لكل بحث أهدافه الخاصة به، ويهدف هذا البحث - الأمن الغذائي في الجمهورية اليمنية - إلى تحقيق ما يأتي:
- ١) الكشف عن الإمكانيات الطبيعية والبشرية التي تمكن اليمن من تلبية احتياجات سكانها من الغذاء.
 - ٢) التعرف على عوامل الضعف والخلل التي أسهمت أو تسهم في نقص الغذاء أو تدهور الإنتاج الزراعي والحيواني والسمكي.
 - ٣) التعرف على أي مستوى من الإنتاج الزراعي والحيواني والسمكي وصلت إليه اليمن: وجود عجز - أم اكتفاء ذاتي - أو وجود فائض للتصدير.
 - ٤) وضع اقتراحات معينة تساعد المسؤولين وأصحاب القرار من أجل الإسراع في العمل على مواجهة المشكلة وإيجاد الحلول لها قبل أن تصبح بعيدة ومعقدة وغير قابلة للحل.

مشكلة البحث:

- مشكلة البحث عبارة عن سؤال غير مجاب عنه، وتتمحور مشكلة هذا البحث في السؤال الرئيس: (هل هناك أمن غذائي في الجمهورية اليمنية؟) ويمكن تحديد عدد من المشكلات الفرعية كما يأتي:
- إلى أي نسبة وصل إليها إنتاج اليمن من الحبوب في تحقيق الاكتفاء الذاتي؟
 - إلى أي نسبة وصل إليها إنتاج اليمن من الفواكه والخضروات في تحقيق الاكتفاء الذاتي؟
 - إلى أي نسبة وصل إليها إنتاج اليمن من اللحوم في تحقيق الاكتفاء الذاتي؟
 - هل حقق اليمن أي فائض للتصدير في أي مجال من مجالات إنتاج الغذاء؟
 - ما هي العوامل التي أثرت على الإنتاج الزراعي والحيواني والسمكي؟
- ويهدف هذا البحث إلى الإجابة عن هذه التساؤلات.

فرضيات البحث:

تتباين نسب تحقيق الأمن الغذائي من دولة إلى أخرى وهذا التباين يرتبط بمجموعة من العوامل منها ما هو طبيعي ومنها ما هو بشري وهذه العوامل تساعد على رفع الإنتاج في مكان معين وإلى خفضه في مكان آخر، وبناءً على ذلك وضع الباحث فرضية عامة تتمثل في: ((أن الأمن الغذائي في الجمهورية اليمنية أصبحت نسب تحقيقه مرتفعة في جوانب ومنخفضة في جوانب أخرى)) وأن هنالك مجموعة من العوامل المتشابكة والمتراطة الطبيعية والبشرية هي التي أدت إلى ذلك.

ولما كانت الفرضية العامة السابقة لا يمكن قياسها مباشرةً، وضع الباحث مجموعة من الفرضيات الثانوية، وهذه الفرضيات تتمثل في كل مما يأتي:

- حقق اليمن فائضاً من الخضروات والفواكه.
- حقق اليمن فائضاً في إنتاج الثروة السمكية.
- أن اليمن لازالت تستورد اللحوم الحمراء والدجاج.
- يوجد نقص في إنتاج اليمن من الحبوب.
- أن هنالك مجموعة من العوامل الطبيعية والبشرية والاقتصادية هي التي أخرجت بعض مجالات الإنتاج في اليمن من تحقيق الهدف وهو الاكتفاء الذاتي.
- وتعطي الفرضيات السابقة بمجموعها حلاً مقنعاً ومقبولاً لتلك المشكلة.

المنهج المتبع في البحث:

في هذا البحث سيتم استخدام المنهج الإحصائي والمنهج الوصفي والتاريخي جنباً إلى جنب كلما اقتضت الضرورة ذلك، وسيتم الاعتماد على الإحصاءات السنوية للإنتاج الزراعي والحيواني والسمكي الصادرة عن الجهاز المركزي

لإحصاء، وذلك للفترة بين ١٩٩٥ و٢٠٠٦م، كما سيتم استخدام الإحصاءات السكانية للفترة المذكورة، وذلك للاستفادة منها في استخراج معدل النمو السكاني ومقارنته بمعدل النمو للمساحات المزروعة ومعدل نمو الثروة الحيوانية، كما سيتم التعرف على نصيب الفرد من كمية الإنتاج، واستخراج نسبة الاكتفاء الذاتي من هذا الإنتاج.

مشكلة الأمن الغذائي:

الغذاء هو مجموع المواد التي يتم تناولها وتضمن قيام الجسم بنشاطاته الحيوية بشكل صحي، فالغذاء يوفر للجسم إمداداً مستمراً من الطاقة ويسهم في النمو وتجديد ما يتلف من خلايا، كما يحفظ الجسم من الأمراض.^(١) وعلى ذلك فالأمن الغذائي لمجموعة سكانية هو ما يقاس بالمقارنة بين الحاجات الغذائية في وضع معين والأطعمة الممكن توفرها.^(٢)

ولا شك في أن مشكلة النقص في إنتاج الغذاء تؤدي إلى إلحاق الضرر الكبير بأي دولة تعاني من هذه المشكلة وذلك من خلال الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والصحية لهذه المشكلة، والتي تتمثل بما يأتي:^(٣)

١) أن الاعتماد على الاستيراد في توفير السلع الغذائية والرئيسة منها كالحبوب، يشكل عبئاً كبيراً على الدولة المستوردة، ويعيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويحملها على طلب المعونات.

٢) أن تركيز صادرات الغذاء كالحبوب في عدد قليل من الدول المتقدمة اقتصادياً (وهي الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا) وزيادة الطلب العالمي على هذه الأغذية يمكن هذه الدول من ممارسة سياسة الاحتكار إذا اقتضت مصلحتها ذلك، كما أن حصول أية كارثة مهما كانت أسبابها في تلك الدول من شأنه تهديد الأمن الغذائي العالمي والإضرار بالعالم بأسره.

٣) تستطيع الدول المصدرة للغذاء أو تلك التي تقدم المعونات المالية أو الغذائية التدخل في شؤون الدول المستفيدة وممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية عليها مما يؤثر في استقلالية صانعي القرارات فيها وحرية اتخاذهم القرارات المناسبة.

٤) مع أن الاستيراد والمعونات الغذائية يعملان على تحسين الوضع الغذائي للدول المستفيدة منهما إلا أن ذلك يؤدي إلى تغيير نمط الاستهلاك وإحلال الأغذية المستوردة والمقدمة محل الأغذية المحلية التقليدية مما يزيد الطلب على الأغذية الخارجية ويقلل الطلب على الأغذية المحلية وبالتالي يعرقل من إنتاجها.

٥) يؤدي ضعف القطاع الزراعي إلى تخلف في تطور الريف وتنميته وإلى زيادة الهجرة منه وبالتالي إلى زيادة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين سكان الريف وسكان المدن.

٦) إن وضع قيود على استيراد الغذاء لتخفيف الأعباء الاقتصادية وتخفيض القوة الشرائية للسكان يؤديان إلى نقص في الغذاء وانتشار أمراض خاصة لدى ذوي الدخل المنخفض الذين ينفقون نسبة مرتفعة منه للحصول على الغذاء.

٧) يضطر ذوي الدخل المنخفض وخاصة من سكان المدن - نتيجة عدم توافر الغذاء - إلى اتباع أساليب ذات مخاطر صحية في سبيل الحصول على الغذاء مثل شراء الأطعمة رخيصة الثمن التي تباع على نواصي الشوارع مكشوفة دون أن تخضع لأي رقابة صحية، ويزيد الأمر سوءاً عدم توافر الشروط الصحية في الأحياء الفقيرة مما يؤدي إلى انتشار الأوبئة وقلّة استفادة الجسم من الغذاء.

وينبغي الإشارة هنا إلى أن المشكلة الغذائية لا تقتصر على اليمن فحسب وإنما تلقي بظلالها على معظم الدول النامية، ولعل من أهم أسباب هذه المشكلة في اليمن ما يأتي:

(١) النمو الكبير والسريع لسكان اليمن، إذ أن اليمن تعد واحدة من بين أكثر دول العالم نمواً، وهذا يعني مزيداً من المَعْد والأفواه وبالتالي زيادة الطلب على الغذاء.

(٢) زراعة القات، وزيادة المساحة المزروعة به سنة بعد أخرى على حساب المحاصيل الزراعية الأخرى.

(٣) الزحف العمراني للمدن اليمنية على حساب الأراضي الزراعية.

(٤) التمدن والتحضر الذي أدى إلى ازدياد الطلب على السلع الغذائية من جهة وإلى فتح الأبواب أمام المزارعين للانتقال إلى المدن وترك القطاع الزراعي إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل الصناعة والتجارة والخدمات.

ولا شك في أن التعرف على المدى الذي وصلت إليه اليمن في مجال تحقيق أمنها الغذائي يقتضي الدراسة بشيء من التفصيل لأهم العناصر التي تؤثر على تحقيق هذا الأمن وتتأثر به وتتمثل في:

أولاً: النمو السكاني:

يتفق الباحثون والمفكرون على أن التزايد السكاني السريع يمثل خطراً كبيراً على أي دولة وخاصةً إذا كانت من ضمن الدول النامية، ونتيجةً لذلك فقد حظيت العلاقة بين السكان والموارد بالاهتمام منذ بداية هذا التزايد في العصر الحديث.

ولا شك في أن اليمن تعد واحدة من الدول النامية التي أصبحت تعاني في الوقت الحاضر من النمو السكاني السريع أو ما يسمى بـ (الانفجار السكاني)،

إذ يلاحظ من الجدول (١) أن سكان اليمن قد وصل عددهم إلى (٢٢,٦) مليون نسمة في عام ٢٠٠٦م. ومن الملاحظ أن عددهم

كان بسيطاً مع بداية القرن العشرين (١٩٠٠م) إذ بلغ حوالي (٢ مليون نسمة) وتضاعف هذا العدد خلال خمسين سنة بحيث بلغ (٤ مليون نسمة) عام ١٩٥٠م، بينما كان التضاعف الثاني بمدة ثلاثين سنة فقط إذ بلغ عدد السكان (٨ مليون نسمة) في عام ١٩٨٠م، ثم انخفضت فترة التضاعف إلى (١٧ سنة فقط) بحيث وصل عدد سكان اليمن إلى (١٦ مليون نسمة) في عام ١٩٩٧م.^(٤)

وهكذا يلاحظ أن بداية التزايد السريع لسكان اليمن كانت في الثمانينيات وما بعدها، إذ أن النمو السكاني في الفترة السابقة لها كان منخفضاً، إذ بلغ (١,٦٪) في عام ١٩٧٠م و (١,٩٪) في عام ١٩٧٥، ولكنه بدأ في الارتفاع من (٢,٤٪) في عام ١٩٨٠ إلى (٣,١٪) في عام ١٩٨٦م وإلى (٣,٣٪) في عام ١٩٨٨م، ثم ارتفع إلى (٣,٧٪) في عام ١٩٩٤م.^(٥)

ويلاحظ أن هذا المعدل ظل على ارتفاعه مع انخفاض بسيط بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٦م إذ بلغ (٣,٥٪).^(٦)

ولاشك في أن هذا المعدل المرتفع في اليمن وما يشابهه في الدول النامية سيقفل من فاعلية جهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية خاصة إذا عرفنا أن هذا المعدل يساوي مرتين ونصف مقارنة بأي معدل للنمو مرت به الدول الأوروبية في تاريخها، فمثلاً بلغ معدل النمو في إنجلترا وويلز في قمة زيادتها الطبيعية ١٤ في الألف [١,٤٪] وفي اسكندنافيا ١٣ في الألف [١,٣٪].^(٧)

جدول (١) متوسط نصيب الفرد من المساحات الصالحة للزراعة والمزروعة فعلاً

للفترة بين (١٩٩٥ - ٢٠٠٦ م)

السنة	السكان بالمليون	مساحة الأراضي (هكتار)		المزروعة %	متوسط نصيب الفرد من	
		الصالحة	المزروعة		الصالحة	المزروعة
١٩٩٥	١٥,٤	١٦٦٠٩٧٢	١١٥٦٦٠٧	٦٩,٦	٠,١١	٠,٠٧
٢٠٠٠	١٨,٣	١٦٦٨٨٥٨	١١٤٣٤٤١	٦٨,٥	٠,٠٩	٠,٠٦
٢٠٠٦	٢٢,٦	١٤٥٢٤٣٧	١٣٠٩٢٧٩	٩٠,١	٠,٠٦	٠,٠٥

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على:

- الجهاز المركزي للإحصاء، كتب الإحصاء السنوي للأعوام ١٩٩٧ و ٢٠٠٠ و ٢٠٠٣ و ٢٠٠٦ م

إن تزايد سكان الجمهورية اليمنية بهذه المعدلات المرتفعة سيؤدي وبلا أدنى شك إلى زيادة الضغط على الأراضي الزراعية وإلى فقدان المقدرة على تحقيق الأمن الغذائي للسكان.

ثانياً: الإنتاج الزراعي:

لاشك في أن الحضارة اليمنية القديمة قد قامت على عدد من الأسس، وكانت الزراعة واحدة من أهمها، فقد استفاد اليمنيون من عدة عوامل ساعدتهم على أن يجعلوا من أرض اليمن منطقة أطلق عليها الإغريق اسم: ((بلاد العرب السعيدة))، والتي تعني بلاد السعادة والخير والبركة.^(٨)

بل إن الله سبحانه وتعالى قد وصفها في الآية (١٥) من سورة سبأ بـ ﴿جَنَّاتٍ عَنْ يَمِينٍ وَشِمَالٍ﴾ و ﴿بَلَدٌ طَيِّبٌ﴾، وعلى الرغم من عظمة ملك ومقام النبي سليمان عليه السلام فإن الهدد يصف له ملكة اليمن (بلقيس) ومملكتها بقوله: ﴿وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ وَهَاعَرُّ عَظِيمٌ﴾، وهذا يدل على مقدار الرخاء الذي عاشته اليمن خلال حضارتها القديمة، ومن العوامل التي ساعدت أهل اليمن على النهوض ببلدهم إلى هذا المستوى ما يأتي:

(١) الأمطار الموسمية الصيفية التي تسقط على أرض اليمن، إذ يلاحظ أن اليمن تمثل جزءاً هاماً من شبه الجزيرة العربية، فهي تحتل الجزء الجنوبي منها، وهو الجزء الذي يستحوذ على معظم أمطار هذه المنطقة، كما تتميز باعتدال المناخ وتنوعه رغم موقعها المداري الحار إذ أن عاملي الارتفاع والانخفاض عن مستوى سطح البحر، ثم القرب والبعد عن المسطحات المائية قد كان لهما الأثر الأكبر في تنوع المناخ، إذ أن هذين العاملين يعملان على اختلاف درجات الحرارة،^(٩) كما أنهما يعملان على اختلاف كمية الأمطار في المناطق المختلفة.^(١٠)

و بناءً على ما سبق يلاحظ أن المتوسط الحراري يرتفع معظم أيام السنة ويكون المدى الحراري منخفضاً في مناطق السهول الساحلية المطلة على البحرين العربي والأحمر، بينما يميل هذا المتوسط إلى الاعتدال في كل مناطق اليمن التي تقع على المرتفعات، ويكون التطرف المناخي في مناطق اليمن الشرقية والشمالية الشرقية.

إن غزارة الأمطار واعتدال المناخ جعل البعض يصف مناخ اليمن بأنه الأفضل على مستوى شبه الجزيرة العربية،^(١١) أما أستاذة الجغرافية الفرنسية جاكلين غارنيه فتصف مرتفعات اليمن فتقول: ((وتزهو بلاد العرب السعيدة بجنائتها وأراضيها المزروعة ولطافة مناخها فوق شريط ساحلي جاف ومهجور)).^(١٢)

(٢) خبرة اليمنيين ومهارتهم في العمل الزراعي، إذ تفنن اليمنيون في بناء السدود وقنوات الري حتى أن هذه السدود والحواجز المائية لا زالت آثارها باقية في مناطق اليمن المختلفة حتى وقتنا الحاضر، واستطاعوا بذلك أن يطيلوا من فترة الاستفادة من تلك الأمطار الصيفية في ري الأراضي الزراعية معظم أيام السنة، كما اشتهروا ببناء المدرجات الجبلية التي أضافت مساحات زراعية

إلى الأراضي الزراعية الموجودة والتي تتصف بقلتها ، كما أنها حفظت التربة من الانجراف.

(٣) أن اليمنيين القدماء كانوا يمتنعون عن البناء في الأراضي الصالحة للزراعة ، بل أنهم كانوا يبنون على الصخور والمناطق الوعرة وذلك لإدراكهم أن الأرض الخصبة محدودة جداً فلا ينبغي استعمالها إلا للزراعة ، وهذا ما يبدو واضحاً من وجود عدد كبير من القرى في المناطق الجبلية.

(٤) التربة البركانية الخصبة التي تنتشر في معظم مناطق اليمن ، والملاحظ أن التربة تعد عنصراً هاماً جداً في الزراعة ، فهي تقوم بتدعيم النبات دعماً ميكانيكياً من ناحية وتزوده بالغذاء من ناحية أخرى.^(١٣)

ومما لاشك فيه هو أن التربة في اليمن متنوعة مثل غيرها ، فالترب الرملية والملحية تنتشر في السهول الساحلية ، والترب الرملية الصحراوية تتواجد في المناطق الشرقية ، بينما تنتشر الترب البركانية الخصبة بين السلاسل الجبلية على شكل أحواض مستوية يُطلق عليها في اليمن: القيعان ، وهي ذات مساحات زراعية واسعة ، تسمح بإقامة حواجز للسيول ، وسدود تغذي عبر قنوات للري هذه المساحات ، ومن أهم تلك القيعان أو الأحواض: قاع صعدة ، قاع البون (عمران) ، قاع عيوة (حضر موت) ، قاع شعيث (المهرة) ، ثم وادي بيحان (شبة).^(١٤) كما تنتشر قيعان أخرى ، مثل قاع جهران (معبّر) في محافظة ذمار ، قاع الحقل (يريم) في محافظة إب ، قاع صنعاء ، قاع الجند (تعز) ، كما تتواجد التربة الزراعية الخصبة في أودية اليمن ، ومن أهمها: الأودية التي تصب في البحر الأحمر مثل أودية كل من: حرض ، حيران ، مور ، سرود ، سهام ، رماع ، زبيد ، نخلة ، رسيان ، موزع ، وكذلك الأودية التي تصب في خليج عدن والبحر العربي مثل أودية كل من: تبين ، بنا ،

حضر موت، المسيلة، وتلك التي تتحدر نحو الشمال والشمال الشرقي وتتمثل بأودية: خب، السد، آذنه، رمع.^(١٥)

وللتعرف على مدى الاستغلال الزراعي في الجمهورية اليمنية يمكن مناقشة ذلك من خلال النقاط الآتية:

١) الأراضي الزراعية:

تعتبر الأرض المورد الأساسي لإنتاج المواد الغذائية التي يعتمد عليها الإنسان، وعليه فإن مساحة الأراضي الزراعية عامل مهم في تحديد ما يمكن الحصول عليه من غذاء الإنسان، وما من شك في أن (٨٧٪) من مجموع استهلاك السعرات الحرارية و (٧٠٪) من البروتينات مصدرها المباشر الأراضي الزراعية.^(١٦) بل أن هذه النسب ترتفع في الوطن العربي - بما في ذلك اليمن - إلى ما يزيد على ذلك، إذ يحصل السكان على (٩٢٪) من الطاقة الغذائية و (٨٠٪) من البروتينات من المصادر النباتية، وهذا ما سيتضح عند مقارنة هذا بما يستهلكه الإنسان من منتجات الثروة الحيوانية.

ولاشك في أن المساحات الزراعية في اليمن قليلة، ويرجع ذلك إلى الطبيعة الجبلية للأرض اليمنية وبالتأكيد فإن هذه القلة تحفز المزارعين اليمنيين إلى الاستغلال الجيد لأراضيهم الزراعية، فهل عملوا كذلك؟ وللإجابة عن هذا السؤال ينبغي الاستعانة بالجدول (١) السابق والذي من خلاله يمكن التوصل إلى الحقائق الآتية:

- ١- أن مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في اليمن بلغت (١٦٦٠٩٧٢) و (١٦٦٨٨٥٨) هكتار في الأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠٠٦م على التوالي، بينما بلغت مساحة الأراضي المزروعة (١١٥٦٦٠٧) و (١١٤٣٤٤١) و (١٣٠٩٢٧٩) هكتار، أي أن نسبة الأراضي المزروعة بلغت (٦٩,٦٪) و (٦٨,٥٪) و (٩٠,١٪) من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، وهذا يعني أن

هنالك أجزاء من الأراضي الصالحة للزراعة لازالت غير مستغلة في زراعة المحاصيل، إذ بلغت نسبتها (٣٠,٤٪) و (٣١,٥٪) و (١٠,٠٪) في الأعوام السابق ذكرها على التوالي.

٢- تناقصت نسبة العاملين في الزراعة من (٥٢,٩٪) بموجب تعداد ١٩٩٤م.^(١٧)

إلى (٤٢٪) بموجب مسح القوى العاملة لعام ١٩٩٩م، وإلى (٢٩,٨٪) بحسب تعداد ٢٠٠٤م، وقد بلغ عدد العاملين في الزراعة في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٤م (١٢٦٩٦٣٨) و (١٠٦٠٠٠٠) عامل في العاملين المذكورين على التوالي.^(١٨)

٣- أن متوسط نصيب الفرد من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بلغ (٠,١١) هكتار عام ١٩٩٥م، ثم تناقص إلى (٠,٠٩) هكتار عام ٢٠٠٠م، وإلى (٠,٠٦) هكتار في عام ٢٠٠٦م.

٤- بلغ متوسط نصيب الفرد من الأراضي المزروعة (٠,٠٧) هكتار عام ١٩٩٥م وتناقص إلى (٠,٠٦) هكتار عام ٢٠٠٠م، وإلى (٠,٠٥) هكتار في عام ٢٠٠٦م.

٥- أن مساحة الأراضي الصالحة للزراعة قد تزايدت من (١٦٦٠٩٧٢) في عام ١٩٩٥ إلى (١٦٦٨٨٥٨) في عام ٢٠٠٠م، ولكنها تناقصت في عام ٢٠٠٦م إلى (١٤٥٢٤٣٧) هكتار.

٦- تناقصت المساحات المزروعة بالمحاصيل من (١١٥٦٦٠٧) في عام ١٩٩٥م إلى (١١٤٣٤٤١) في عام ٢٠٠٠م ولكنها تزايدت إلى (١٣٠٩٢٧٩) هكتار في عام ٢٠٠٦م.

٧- بلغ معدل النمو السكاني في اليمن بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٦م (٣,٥٪) بينما بلغ المعدل ولنفس الفترة (١,١٪) بالنسبة للمساحات المزروعة، وهذا يعني أن معدل نمو السكان يزيد أكثر من مرتين ونصف على معدل نمو المساحات المزروعة.

٢) المحاصيل الزراعية:

يتنوع الإنتاج الزراعي في اليمن بسبب تنوع الظروف المناخية، كما أن هذه الظروف تؤدي إلى تذبذب كمية الإنتاج بين الزيادة والنقصان من سنة إلى أخرى، وهذا يؤدي بدوره إلى تغير متوسط نصيب الفرد من هذا الإنتاج، ويمكن متابعة ذلك من خلال ملاحظة الملحق (١) والجدول (٢) كما يأتي:

١- أن هنالك سبعة أصناف للمحاصيل الزراعية في اليمن وهي: الحبوب، البقوليات، الخضروات، الفواكه، المحاصيل النقدية (القطن - السمسم - التبغ - البن)، القات، الأعلاف، وقد بلغت قيمة هذه المحاصيل مجتمعة (٩٠٣١٩) و (١٩٢١٩٩) و (٤٨٧٨١١) مليون ريال في الأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠٠٦ م على التوالي.

٢- تناقص متوسط نصيب الفرد بالنسبة للحبوب من (٥٢,٧) إلى (٣٦,٧) وإلى (٣٢,١) كيلو جرام في الأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠٠٦ م على التوالي، ونظراً لأن الحبوب تعتبر بوجه عام الركيزة الأساسية للإنتاج الزراعي، أو إنتاج الغذاء، خاصة في الدول النامية - ومنها اليمن - فإن التغير في إنتاجها يعطي مؤشراً معبراً عن حالة الغذاء بوجه عام،^(١٩) وعلى ذلك يمكن القول بأن اليمن تعاني من مشكلة النقص في إنتاج الغذاء.

جدول (٢) نصيب الفرد من كمية وقيمة الإنتاج الزراعي للفترة بين (١٩٩٥ و٢٠٠٦م)

البيان			الكمية (كجم)			القيمة (ريال)		
	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٦		١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٦	
الحبوب	٥٢,٧	٣٦,٧	٣٢,١	٧٦٩	١٣٠٢	٢٣٥٢		
البقوليات	٤,٦	٣,٤	٣,٧	٢٣٤	٣٠٠	٥٤٧		
الخضروات	٤٣,٥	٤٢,٣	٤٠,٠	٩٠٣	١٩٢٧	٢٨٦٤		
الفواكه	٢٦,٢	٣٢,٣	٣٨,١	١٠٣٠	٢٣٠٢	٤٨٣٠		
المحاصيل النقدية	٢,٨	٣,٨	٢,٦	١٨٦	٤٧٣	١٢٨٨		
القات	٥,٥	٥,٩	٦,٥	٢٣٩٤	٣٥٠٥	٨٨٠٣		
الأعلاف	٥٧,١	٧٩,٢	٧١,٨	٣٦١	٦٨٧	٨٥٤		
نصيب الفرد من الإجمالي			٥٨٧٧	١٠٤٩٧	٢١٥٣٨			

المصدر: الجدول من عمل الباحث اعتماداً على الملحق (١)

- ٣- تناقص متوسط نصيب الفرد من كمية البقوليات من (٤,٦) كجم في عام ١٩٩٥م إلى (٣,٤) في عام ٢٠٠٠م، ثم ارتفع إلى (٣,٧) كجم في عام ٢٠٠٦م.
- ٤- تناقص متوسط نصيب الفرد من كمية الخضروات من (٤٣,٥) إلى (٤٢,٣) ثم إلى (٤٠,٠) كجم في الأعوام ١٩٩٥ و٢٠٠٠ و٢٠٠٦م على التوالي.
- ٥- تزايد متوسط نصيب الفرد من كمية الفواكه من (٢٦,٢) إلى (٣٢,٣) ثم إلى (٣٨,١) كيلو جرام في الأعوام ١٩٩٥ و٢٠٠٠ و٢٠٠٦م على التوالي.
- ٦- تزايد متوسط نصيب الفرد من كمية المحاصيل النقدية من (٢,٨) إلى (٣,٨) كجم بين عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٠ ولكنه تناقص إلى (٣,٦) كجم في عام ٢٠٠٦م.

- ٧- تزايد متوسط نصيب الفرد من كمية الأعلاف من (٥٧,١) إلى (٧٩,٢) كجم بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ ولكنه تناقص إلى (٧١,٨) كجم في عام ٢٠٠٦ م.
- ٨- تزايد متوسط نصيب الفرد من كمية القات من (٥,٥) إلى (٥,٩) وإلى (٦,٥) في الأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠٠٦ م على التوالي.
- ٩- تزايد متوسط نصيب الفرد من قيمة القات من (٢٣٩٤) إلى (٣٥٠٥) وإلى (٨٨٠٣) ريالاً في الأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠٠٦ م على التوالي، وقد وصلت نسبتها في عام ٢٠٠٦ م إلى (٤١٪) من قيمة كل المحاصيل الزراعية.
- ١٠- تزايد متوسط نصيب الفرد من قيمة الفواكه من (١٠٣٠) إلى (٢٣٠٢) وإلى (٤٨٣٠) ريالاً في الأعوام السابق ذكرها على التوالي، وقد وصلت نسبتها في عام ٢٠٠٦ م إلى (٢٢٪) من قيمة كل المحاصيل الزراعية، وهذا يعني أن نصيب الفرد من قيمة كل أنواع الفواكه المزروعة في اليمن لا يساوي إلا نصف نصيبه من قيمة القات البالغة (٨٨٠٣) ريالات.
- ١١- بلغ متوسط نصيب الفرد في عام ٢٠٠٦ م من قيمة الحبوب (٢٣٥٢) ريالاً، ومن البقوليات (٥٤٧)، ومن الخضروات (٢٨٦٤)، ومن الأعلاف (٨٥٤)، ومن المحاصيل النقدية (١٢٨٨) وبلغ مجموع كل هذه المتوسطات (٧٩٠٥) ريالاً وهو أقل من متوسط نصيب الفرد من قيمة محصول القات البالغة (٨٨٠٣) ريالات.
- ١٢- بلغ متوسط نصيب الفرد من قيمة الإنتاج الزراعي (٥٨٧٧) و (١٠٤٩٧) و (٢١٥٣٨) ريالاً في الأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠٠٦ م.
- ١٣- يلاحظ وجود علاقة عكسية بين ارتفاع نصيب الفرد بالريالات وتراجع كمية المنتج ولكن هذا الارتفاع غير حقيقي، وذلك لهبوط سعر الريال أمام العملات الأجنبية، إذ أن ذلك الدخل كان يعادل حوالي (٥٩) و (٦٥)

و (١٠٩) دولاراً أمريكياً. انظر الملحق (١) لمعرفة أسعار الدولار في الأعوام السابق ذكرها.

وعلى الرغم من تدهور الإنتاج الزراعي إلا أن الملاحظ من الجدول (٣) أن نسبته تزايدت من إجمالي نصيب الفرد من قيمة الغذاء المنتج في اليمن، إذ ارتفعت النسبة من (٧٠,١٪) إلى (٧٦,٤٪) ثم إلى (٧٧,٢٪)، وربما يعود ذلك إلى ارتفاع أسعار القات التي تدخل قيمته ضمن إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي، إضافةً إلى أن المجتمع اليمني تغلب عليه صفة المجتمع الزراعي، لذلك فإن جهود المزارع اليمني تتجه نحو إنتاج الغذاء من المحاصيل الزراعية أكثر من اتجاهها نحو الحصول على هذا الغذاء من الثروة الحيوانية.

جدول (٣) نصيب الفرد من قيمة إنتاج الغذاء (ريال) للفترة (١٩٩٥ - ٢٠٠٦م)

البيان	١٩٩٥		٢٠٠٠		٢٠٠٦	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
الإنتاج الزراعي	٥٨٧٧	٧٠,١	١٠٤٩٧	٧٦,٤	٢١٥٣٨	٧٧,٢
الإنتاج الحيواني	١٨٠٦	٢١,٦	٢٢٠١	١٦,٠	٤٠٥٢	١٤,٥
الإنتاج السمكي	٦٩٧	٨,٣	١٠٤٩	٧,٦	٢٣٠٨	٨,٣
الإجمالي	٨٣٨٠	١٠٠	١٣٧٤٧	١٠٠	٢٧٨٩٨	١٠٠

المصدر: الجدول من عمل الباحث اعتماداً على الجداول (٢) و(٧) و(٨)

ولا يمكن هنا نسيان ما تعاني منه الأرض الزراعية المخصصة لإنتاج المحاصيل الزراعية، فقد أُصيب بما يشبه مرض سرطان البشر والذي ينتهي إذا لم يتم تداركه سريعاً بموت المصاب به، فالزراعة في اليمن قد صار مرضها المزمن هو آفة القات التي اقتطعت أكثر من (١٠٪) من الأرض الزراعية، والمشكلة الكبيرة تتمثل في أن الدخل الكبير والسريع يأتي من

محصول القات من خلال ارتفاع أسعاره وصلاحيه شجرته للإنتاج المتكرر عدة مرات في السنة، ولا يحتاج إلا توفير مياه الري، واستخدام المبيدات والسموم المختلفة التي تساعد على ذلك، وهذا أدى إلى تحول مساحات من الأراضي الزراعية الخصبة إلى زراعة هذا المحصول الضار، وتحول المزارعين إلى زراعته بدلاً من زراعة المحاصيل الإستراتيجية ذات الفائدة الحقيقية والمردود الاقتصادي للمزارع وللوطن مثل زراعة الحبوب والفواكه والمحاصيل النقدية، وتحول بعضهم إلى تجار لهذا المحصول في الأرياف وفي المدن على السواء، وأصبحت المساحة المزروعة به تتزايد باستمرار على حساب المحاصيل النافعة ولمعرفة النسب التي يأخذها كل محصول من إجمالي المساحة المزروعة فإن الجدول (٤) يوضح ذلك، ويلاحظ منه ما يأتي:

- أ) أن نسبة المساحة المزروعة بالقات ارتفعت من (٧,٧٪) في عام ١٩٩٥م إلى (٩,٢٪) في عام (٢٠٠٠) ثم إلى (١٠,٤٪) في عام ٢٠٠٦م.
- ب) تناقصت نسبة المساحة المزروعة بالبقوليات من (٤,٧٪) إلى (٤,٦٪) ثم إلى (٣,٦٪) في الأعوام السابق ذكرها على التوالي.

جدول (٤) المساحات المزروعة بالمحاصيل الزراعية (هكتار)

للفترة بين (١٩٩٥ - ٢٠٠٦ م

البيان	١٩٩٥		٢٠٠٠		٢٠٠٦	
	المساحة	%	المساحة	%	المساحة	%
الحبوب	٧٣٣١٩٥	٦٣,٤	٦١٩٥٨٣	٥٥,٦	٧٥٦٩٦١	٥٧,٨
البقوليات	٥٤١٧٤	٤,٧	٥١٤٥٠	٤,٦	٤٧٣١٤	٣,٦
الخضروات	٥٣٥٢٢	٤,٦	٦٤٩٥٣	٥,٨	٧٥٦٨٦	٥,٨
الفواكه	٧٤٨٦٢	٦,٥	٩١٠٥٧	٨,٢	٨٤٩٤٤	٦,٥
الأعلاف	٨٤٥٥٨	٧,٣	١١٦١٦٥	١٠,٤	١٢٧٨٣٢	٩,٨
المحاصيل النقدية	٦٧٣٥٧	٥,٨	٦٨٩٦٣	٦,٢	٨٠٤٠٥	٦,١
القات	٨٨٩٣٩	٧,٧	١٠٢٩٣٤	٩,٢	١٣٦١٣٨	١٠,٤
الإجمالي	١١٥٦٦٠٧	١٠٠	١١٤٣٤٤١	١٠٠	١٣٠٩٢٧٩	١٠٠

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على: الجهاز المركزي للإحصاء، كتب الإحصاء السنوي للأعوام ١٩٩٧ و ٢٠٠٠ و ٢٠٠٦ م

(ج) تناقصت نسبة المساحة المزروعة بالحبوب من (٦٣,٤٪) إلى (٥٥,٦٪) بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ م، ولكنها عادت فارتفعت إلى (٥٧,٨٪) في عام ٢٠٠٦ م.

(د) تزايدت نسبة المساحة المزروعة بالفواكه من (٦,٥٪) في عام ١٩٩٥ إلى (٨,٢٪) في عام ٢٠٠٠ م، ولكنها عادت إلى (٦,٥٪) في عام ٢٠٠٦ م.

(هـ) تزايدت نسبة المساحة المزروعة بالمحاصيل النقدية من (٥,٨٪) في عام ١٩٩٥ إلى (٦,٢٪) و (٦,١٪) في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٦ م على التوالي.

وأخيراً ينبغي الإشارة هنا إلى أن متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي بلغ في عام ١٩٩٥ م (٣٢٠٩٢) ريالاً أو ما يعادل (٣٢١) دولاراً، وارتفع في عام ٢٠٠٠ م إلى (٦٥٤١٤) ريالاً أو ما يعادل (٤٠٤) دولاراً، بينما ارتفع في عام ٢٠٠٦ م إلى (١٧١٢٥٢) ريالاً أو ما يعادل (٨٦٩) دولاراً، وعليه فإن متوسط نصيب الفرد من

الإنتاج الزراعي يبلغ (١٨,٣٪) من إجمالي متوسط دخل الفرد من الناتج القومي لعام ١٩٩٥م، وانخفض إلى (١٦,٠٪) في عام ٢٠٠٠م، ثم انخفض في عام ٢٠٠٦م إلى (١٢,٦٪).

وهكذا يتضح أن هنالك تدهوراً في الإنتاج الزراعي وتدهوراً في مساحة الأراضي المزروعة، ولاشك في أن ذلك يرجع إلى عدة عوامل أهمها ما يأتي: (٢٠)

- (١) هجرة اليد العاملة من الريف إلى المدن وإلى خارج القطر.
- (٢) الاعتماد على الأساليب التقليدية في الزراعة.
- (٣) قلة المياه سواء مياه الأمطار أو المياه الجوفية.
- (٤) شحة الموارد المالية لدى المزارعين.
- (٥) صغر حجم الحيازات الزراعية وتشتتها على مساحات متباعدة مما يعيق استخدام الميكنة الزراعية.
- (٦) انتشار وتوسع زراعة القات علي حساب شجرة البن والمحاصيل الزراعية الأخرى.
- (٧) التزايد السكاني الكبير أدى هو الآخر إلى تناقص متوسط نصيب الفرد من الإنتاج الزراعي.
- (٨) ارتفاع أجور الأيدي العاملة في الزراعة بشكل كبير مما يجعل الإنتاج الزراعي غير مجدي من الناحية الاقتصادية الأمر الذي يدفع بالمزارعين إلى ترك أراضيهم الزراعية.
- (٩) بيع الأراضي الزراعية وخاصة القريبة من المدن ذات النشاط العمراني لحساب التوسع العمراني فيها، وهذا العامل يهدد الأراضي الزراعية في اليمن وخاصة القيعان الزراعية التي قامت داخلها هذه المدن وهي في الأصل أرض زراعية.
- (١٠) ارتفاع أسعار المدخلات الزراعية مثل: البذور، الأسمدة، الآلات، المبيدات الحشرية، الوقود...إلخ
- (١١) غياب المؤسسات التسويقية التي تساعد على تصريف المنتجات الزراعية محلياً وخارجياً.

ثالثاً: الإنتاج الحيواني:

يعد الإنتاج الحيواني في اليمن عنصراً مكملاً للإنتاج الزراعي، ويشير الوضع الحالي للإنتاج الحيواني إلى تطور هذا الإنتاج، ويمكن ملاحظة هذا التطور من خلال الجدول (٥) الخاص بأعداد الثروة الحيوانية ومعدل نموها. جدول (٥) أعداد الثروة الحيوانية (ألف رأس) ومعدل نموها بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٦م

السنة	الضأن	الماعز	الأبقار	الجمال
١٩٩٥	٣٧٥١	٣٣٢٨	١١٧٤	١٧٥
٢٠٠٠	٤٨٠٤	٤٢٥٢	١٣٣٩	١٩٠
٢٠٠٦	٨١٩٧	٨٠٤٢	١٤٦٤	٣٥٩
معدل النمو %	٧,٤	٨,٤	٢,٠	٦,٨

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على: الجهاز المركزي للإحصاء، كتب الإحصاء السنوي للأعوام ١٩٩٧ و ٢٠٠٠ و ٢٠٠٦م

وبالنظر إلى الجدول (٥) يلاحظ منه ما يأتي:

- (١) هنالك تزايد مستمر لأعداد الضأن في الأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠٠٦م، وبلغ معدل النمو (٧,٤ %) بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٦م.
- (٢) هنالك تزايد مستمر لأعداد الماعز في الأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠٠٦م، وبلغ معدل النمو (٨,٤ %) بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٦م.
- (٣) هنالك تزايد مستمر لأعداد الأبقار في الأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠٠٦م، وبلغ معدل النمو (٢,٠ %) بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٦م.
- (٤) هنالك تزايد مستمر لأعداد الجمال في الأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠٠٦م، وبلغ معدل النمو (٦,٨ %) بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٦م.

وهكذا يتضح أن معدل النمو للثروة الحيوانية في اليمن مرتفع خلال الفترة المدروسة (١٩٩٥ - ٢٠٠٦م، وخاصةً بالنسبة للضأن والماعز والجمال، إذ يلاحظ

أن هذا المعدل هو أعلى من معدل نمو السكان الذي يبلغ (٣,٥٪)، ولا شك أن الاستمرار في ارتفاع هذه المعدلات يبشر بالخير إذ أن ذلك سيؤدي قريباً إلى الاكتفاء الذاتي منها.

أما بالنسبة لمنتجات الثروة الحيوانية من اللحوم والحليب والبيض فالملاحظ أن اليمن مثلها مثل غيرها من الأقطار العربية الأخرى إذ يحصل السكان علي (٩٢٪) من الطاقة الغذائية من مصادر نباتية، بينما يحصلون علي (٨٪) فقط من المصادر الحيوانية، ويحصلون علي (٨٠٪) من البروتينات من المصادر النباتية و (٢٠٪) فقط من المصادر الحيوانية، بينما يلاحظ أن السكان في الدول الصناعية يحصلون علي (٧٠٪) من الطاقة من المصادر النباتية ويحصلون علي (٢٨٪) فقط من البروتينات.^(٢١)

أما بالنسبة لنصيب الفرد اليمني من منتجات الثروة الحيوانية للأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠٠٦م فإن الجدول (٦) يوضح ذلك.

جدول (٦) نصيب الفرد من كمية وقيمة الإنتاج الحيواني للفترة بين (١٩٩٥ و ٢٠٠٦م)

البيان	الكمية (كجم)			القيمة (ريال)		
	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٦	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٦
لحم أحمر	٢,٦	٢,٨	٣,٣	٧٩٦	٩٣٢	١٠٠٥
لحم دجاج	٣,١	٣,٦	٥,٢	٦٠٨	٨٠٢	١٩٧٣
حليب وجبن	١٠,٠	٩,٨	٩,٩	٢٤٠	٢٤٥	٤٩٥
بيض (عدد)	٢٣,٣	٣٣,٠	٤٣,١	١٢٨	١٨١	٥٣٤
العسل	٠,٠٠٩	٠,٠١٠	٠,٠٨٥	٣٥,١	٤٠,٩	٤٤,٩
نصيب الفرد من القيمة الإجمالية				١٨٠٦	٢٢٠١	٤٠٥٢

المصدر: الجدول من عمل الباحث اعتماداً على الملحق (٢)

وبالنظر إلى الجدول (٦) يلاحظ ما يأتي:

(١) بلغ متوسط نصيب الفرد من لحوم الحيوانات (للحوم الحمراء) (٢,٦) و (٢,٨) و (٣,٣) كيلو جرام، بينما حصل الفرد من قيمة هذه اللحوم (٧٩٦) و (٩٣٢) و (١٠٠٥) ريالاً على التوالي.

(٢) بلغ متوسط نصيب الفرد من لحوم الدواجن (٣,١) و (٣,٦) و (٥,٢) كيلو جرام، بينما كان نصيبه من قيمتها (٦٠٨) و (٨٠٢) و (١٩٧٣) ريالاً على التوالي.

(٣) بلغ متوسط نصيب الفرد من الحليب (١٠,٠) و (٩,٨) و (٩,٩) كيلو جرام، بينما حصل من قيمته على (٢٤٠) و (٢٤٥) و (٤٩٥) ريالاً على التوالي.

(٤) بلغ متوسط نصيب الفرد من البيض (٢٣,٣) و (٣٣,٠) و (٤٣,١) بيضة، بينما بلغ ما حصل عليه من قيمة البيض (١٢٨) و (١٨١) و (٥٣٤) ريالاً على التوالي.

(٥) بلغ متوسط نصيب الفرد من العسل نسباً ضئيلة جداً تراوحت بين (٠,٠٠٩) كجم أو ما يساوي (٩ جرامات) في عام ١٩٩٥م و (١٠ جرامات) عام ٢٠٠٠م، و (٨٥ جراماً) في عام ٢٠٠٦م، أما القيمة فقد بلغ متوسط نصيب الفرد منها (٣٥,١) و (٤٠,٩) و (٤٤,٩) ريالاً على التوالي.

(٦) بلغ متوسط نصيب الفرد من مجموع قيمة منتجات الثروة الحيوانية (١٨٠٦) و (٢٢٠١) و (٤٠٥٢) ريال في الأعوام ١٩٩٥م و ٢٠٠٠م و ٢٠٠٦م، وعلى الرغم من تزايد متوسط نصيب الفرد من قيمة الإنتاج الحيواني فإن الملاحظ من الجدول السابق (٣) أن نسبته من إجمالي نصيب الفرد من قيمة الغذاء انخفضت من (٢١,٦٪) إلى (١٦,٠٪) ثم إلى (١٤,٥٪) في الأعوام السابقة ذكرها على التوالي.

وعلى الرغم من أن هنالك تزايد في متوسط نصيب الفرد من كمية وقيمة الإنتاج الحيواني إلا أن الملاحظ أن إنتاج الرأس الواحد من الأغنام أو الأبقار لا

يعطي من اللحوم أو الألبان أو الصوف إلا أقل من مثيله في الدول الأخرى،^(٢٢) ولاشك في أن هنالك عدداً من العوامل تؤدي إلى مثل هذا الانخفاض، وتتمثل هذه العوامل بكل مما يأتي:^(٢٣)

- (١) تدهور السلالات.
- (٢) سوء التغذية بسبب ارتفاع أسعار الأعلاف وقلة المراعي.
- (٣) انتشار الأمراض وعدم توفر الرعاية البيطرية.
- (٤) يمكن إضافة عامل آخر وهو أكثر وضوحاً في اليمن، ويتمثل هذا العامل في استخدام الحيوان في الأعمال الزراعية.

رابعاً: الإنتاج السمكي:

تأتي أهمية الثروة السمكية من أنها تعد مكملة للثروة الحيوانية كمصدر هام للبروتين للسكان، كما أنها تشارك في التخفيف من حدة البطالة، وذلك من خلال استيعابها لعدد كبير من الأيدي العاملة، وتتوفر لليمن إمكانات طبيعية وبشرية لتكون واحدة من بين أهم الدول المنتجة على مستوى العالم، ومن أهم تلك المقومات ما يأتي:

- (أ) موقع اليمن: إذ أنها تقع علي البحرين الأحمر والعربي وخليج عدن، كما أنها تعد واحدة من الدول المشرفة على المحيط الهندي وبفضل هذا الموقع فإنها تمتلك سواحل طويلة تصل إلى أكثر من ٢٠٠٠ كم.
- (ب) امتلاك اليمن لعدد كبير من الجزر وأهمها أرخبيل سقطرى: (سقطرى، عبد الكوري، سمحة، درسة) في البحر العربي، إضافةً إلى جزر البحر الأحمر التي يصل عددها إلى (١١٢) جزيرة وأهمها كمران، حنيش الكبرى، حنيش الصغرى، زقر، الزبير، الطير.^(٢٤)

ج) تشتهر مياه السواحل اليمنية بغناها بالعناصر الغذائية التي توفر الغذاء للأسماك وتؤدي إلى تجمعها، فالشعاب المرجانية في البحر الأحمر توفر الغذاء والمأوي للأسماك والأحياء البحرية الأخرى.

د) حدوث ظاهرة التقلب الرأسي للمياه أو ما يسمى بالحركة الرأسية للمياه في البحر العربي والتي تعمل على توفير الغذاء للأسماك في مياه هذا البحر مما جعلها واحدة من أهم مناطق تواجد الأسماك في العالم.

هـ) تنوع الأسماك في اليمن ومنها: التونة والماكريل والسردين والديرك والبياض والرنجة والقرش والعربي والجمبري،^(٢٥) إضافةً إلى أن بعضها يعد من الأنواع النادرة مثل الجمبري والشروخ التي يكثر الطلب عليها في الأسواق الأوربية.

و) وفرة الأيدي العاملة: تتميز اليمن بكثافتها السكانية، وبكثرة الباحثين على فرص العمل أينما وجدت، وقد بلغ عدد الأيدي العاملة في صيد الأسماك (٣١٣٨٩) عاملاً وذلك بموجب بيانات مسح القوى العاملة لعام ١٩٩٩م.^(٢٦) كما ارتفع عددهم إلى (٤٣٠٠٠) عامل، وذلك بموجب التعداد العام للسكان في عام ٢٠٠٤م.^(٢٧)

ويلاحظ أن مراكز الصيد تنتشر على طول السواحل اليمنية الجنوبية والغربية، ومن أهم هذه المراكز على خليج عدن والبحر العربي كل من: صيرة، البريقة، عمران، بئر فقم، قعوة في محافظة عدن، ثم رأس العارة، خور عميرة، السقياء في محافظة لحج، ثم شقرة، أمساحلة، مقاطين، البندر، في محافظة أبين، ثم بئر علي، حورة، عرقة، العين في محافظة شبوة، ثم المكلا، الشحر، قصيعر، الفرن في محافظة حضرموت، ثم قشن، الغيضة، نشطون، الفرتك، فيدمي، يروب، رخوت الشرقية، رخوت الغربية، درقان، الدرجة في محافظة المهرة، علاوةً على سواحل جزيرة سقطرى، كما تنتشر على طول سواحل البحر الأحمر عدداً من المراكز ومن أهمها: الحديدة، المخاء، الصليف، الخوخة،

الفازة، اللحية، يختل، ميدي، علاوةً على سواحل جزيرة كمران،^(٢٨) والجدول (٧) يوضح نصيب الفرد من كمية وقيمة الأسماك المصطادة في الجمهورية اليمنية للأعوام ١٩٩٥ و٢٠٠٠ و٢٠٠٦م.

جدول (٧) نصيب الفرد من كمية وقيمة الإنتاج السمكي

للأعوام ١٩٩٥ و٢٠٠٠ و٢٠٠٦م

الإنتاج	الكمية (طن)			القيمة (مليون ريال)		
	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٦	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٦
أسماك السطح	٨٤٢٩٨	١٢٠٠١٧	١٨٤٦٢٣	١٠٣٦٩	١٦٥٦٢	٣٨٥٨٦
أسماك أعماق	١٣٢	٨٥٥٩	٢٦٣٨٢	١٦	١١٨١	٥١٥٦
أحياء بحرية	١٥٤٨	٦١٥٧	١٨٦٥٥	٣٣٤	١٤٦٥	٨٥٢٦
الإجمالي	٨٥٩٧٨	١٣٤٧٣٣	٢٢٩٦٦٠	١٠٧١٩	١٩٢٠٨	٥٢٢٦٨
نصيب الفرد*	٥,٦	٧,٤	١٠,١	٦٩٧	١٠٤٩	٢٣٠٨

(*) نصيب الفرد (الكمية كجم - القيمة ريال)

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على: الجهاز المركزي للإحصاء، كتب الإحصاء السنوي للأعوام ١٩٩٧ و٢٠٠٠ و٢٠٠٦م

وبالنظر إلى الجدول (٧) يلاحظ منه ما يأتي:

(١) بلغت الكمية المنتجة من الأسماك والأحياء البحرية (٨٥٩٧٨) و (١٣٤٧٣٣) و (٢٢٩٦٦٠) طناً للأعوام ١٩٩٥ و٢٠٠٠ و٢٠٠٦م على التوالي.

(٢) بلغت قيمة الأسماك (١٠٧١٩) و (١٩٢٠٨) و (٥٢٢٦٨) مليون ريال على التوالي.

(٣) بلغ نصيب الفرد الواحد من لحوم الأسماك بأنواعها المختلفة (٥,٦) و (٧,٤) و (١٠,١) كجم على التوالي، وجدير بالإشارة هنا أن نصيب الفرد اليمني من لحوم الأسماك أخذ في التزايد أكثر من مثيله على المستوى العربي الذي بلغ للفترة (١٩٧٥ - ١٩٧٨م) (٧ كجم).^(٢٩) ثم ارتفع في عام ١٩٨٥م إلى ٨ كجم).^(٣٠) ثم انخفض إلى (٧ كجم) في عام ١٩٩٣م.^(٣١)

٤) بلغ نصيب الفرد من قيمة الثروة السمكية (٦٩٧) و(١٠٤٩) و(٢٣٠٨) على التوالي.

٥) يلاحظ أن الكميات المنتجة من أسماك السطح تزيد عن الكميات المنتجة من أسماك الأعماق، إذ بلغت الكمية من أسماك السطح (٨٤٢٩٨) و(١٢٠٠١٧) و(١٨٤٦٢٣) طناً في الأعوام ١٩٩٥ و٢٠٠٠ و٢٠٠٦م، مقابل (١٣٢) و(٨٥٥٩) و(٢٦٣٨٢) طناً من أسماك الأعماق في الأعوام السابق ذكرها على التوالي.

وعلى الرغم من امتلاك اليمن للمقومات السابق ذكرها والتي من المفترض أن تجعل اليمن واحدة من بين أهم دول العالم المنتجة والمصدرة للأسماك إلا أن الإنتاج ضئيل قياساً بما هو متوقع ومعظمه من أسماك السطح، ويرجع ذلك إلى عدد من العوامل تتمثل بما يأتي: (٣٢)

أ) استخدام القوارب البدائية في عمليات الصيد التي لا تمكن الصيادين من التوغل في مياه البحر ولهذا كانت عمليات الصيد من النوع الشاطئي.

ب) أن الشباك المستعملة هي الشباك التقليدية العتيقة التي لا تتسع لصيد الأسماك كبيرة الحجم.

ج) لا تتوفر لدى الصيادين الوسائل التي تساعدهم في حفظ الأسماك من التلف بسبب الحر الشديد الذي يسود مناطق الصيد لذلك كانت كميات الأسماك المصطادة سنوياً ضئيلة.

د) قلة الطرق ووسائل النقل السريعة التي تربط بين الساحل والأسواق المستهلكة للإنتاج في الداخل.

هـ) قلة الخبرة والكفاءة لدى الصيادين.

وأخيراً ينبغي التأكيد هنا على أنه وعلى الرغم من أن اليمن قد حققت قدراً كبيراً في إنتاج الغذاء - إذ أنها حققت فائضاً في إنتاج الفواكه والأسماك

وحققت اكتفاءً ذاتياً تقريباً من الخضروات والحليب والجبن - ولكن النقص في الإنتاج الغذائي يظهر واضحاً عند قياس نصيب الفرد اليمني بدول العالم، وحتى عند مقارنته بنصيب الفرد العربي، إذ يلاحظ من الجدول (٨) أن نصيب الفرد العربي من المنتجات الغذائية - باستثناء الخضر والفاكهة - هي أدنى من المتوسط العالمي للفرد، أما بالنسبة لنصيب الفرد اليمني فإنه أدنى من المتوسط العالمي للفرد من المنتجات الغذائية، وهو أدنى من المتوسط العربي باستثناء لحوم الأسماك، وهنا لابد من الإشارة إلى أنه بالرغم من أن نتيجة المقارنة بين نصيب الفرد اليمني والفرد في الوطن العربي والعالم هي ليست في صالحه، فإن النمو الذي وضحته بيانات الدراسة تؤشر لتطور مستقبلي يمكن أن يردم أو يقلل من الفجوة بين نصيب الفرد اليمني وشقيقه العربي والفرد على مستوى العالم إذا ما أطر النمو ضمن خطط تنموية متوازنة.

جدول (٨) نصيب الفرد اليمني من بعض المواد الغذائية مقارنة بالوطن العربي والعالم

البيان	العالم(*)	الوطن العربي(*)	الجمهورية اليمنية(**)
الحبوب	٣٤٠,٠	١٦٤,٠	٣٢,١
القمح	١٠١,٠	٧٧,٠	٦,٣
الخضر	٨٤,٠	١٠٨,٠	٤٠,٠
الفاكهة	٦٧,٠	٧٣,٠	٣٨,١
اللحوم	٣٣,٠	١٦,٤	٨,٥
الحليب والجبن	٩٥,٠	٥٣,٠	٩,٩
الأسماك	١٨,٣	٧,٠	١٠,١

- نصيب الفرد (كجم / فرد / سنة)

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على:

(*) عبدا لسلام، محمد السيد، الأمن الغذائي للوطن العربي، عالم المعرفة، ١٩٩٨م، ص٥٤

(**) الجداول: (٢) و (٦) و (٧)

الفجوة الغذائية في اليمن:

الفجوة الغذائية عبارة عن فراغ أو نقص بين إنتاج السكان من سلعة الغذاء لاسيما الحبوب منها وبين احتياجاتهم الفعلية وهذا الفراغ ناتج عن الزيادة المطردة في الطلب على هذه السلعة يقابلها تدني في الإنتاج الناجم هو الآخر عن قلة استثمار الموارد الطبيعية لاسيما الزراعية منها بحيث تؤدي هذه الاستثمارات إلى رفع الإنتاج والإنتاجية حتى تتوافق إيجابياً مع تلك الاحتياجات.^(٣٣)

إن هذا يعني أن الفجوة الغذائية هي عكس مفهوم الاكتفاء الذاتي والذي يعد هدفاً رئيساً على طريق تحقيق الأمن الغذائي، ولهذا تسعى كل دول العالم - بما في ذلك اليمن - إلى زيادة إنتاجها المحلي لبلوغ هذا الهدف، ويُشار إلى الاكتفاء الذاتي عادة على أنه مدى تلبية الاستهلاك الغذائي في بلد ما من الإنتاج المحلي، ويمكن اعتبار هذا النوع من الاكتفاء والفجوة الغذائية المحسوبة على هذا الأساس من المؤشرات الاقتصادية، فهي تأخذ في الاعتبار الميزان التجاري للسلع الغذائية إلا أن هذا النوع من الاكتفاء لا يبين مدى تلبية حاجة الجسم الحقيقية من الغذاء، ولهذا فإنه من الأدق أن يعد هذا النوع من الاكتفاء اكتفاءً ظاهرياً، وأن الفجوة المحسوبة على هذا الأساس هي فجوة ظاهرية.^(٣٤)

ولاشك في أن الإنتاج الغذائي في اليمن قد حقق نسباً متفاوتة من الاكتفاء الذاتي الظاهري للمجموعات الغذائية المختلفة، وحسب المعطيات المتوفرة لعام ٢٠٠٠م، والتي تم معالجتها في الجدول (٩) فإن اليمن تعاني من فجوة غذائية في مجموعات غذائية هامة، ويمكن توضيح هذه الفجوة من خلال النقاط الآتية:

(١) الحبوب:

أنتجت اليمن (٦٧٢٢٣٧) طناً من الحبوب المتنوعة (قمح، ذرة شامية، ذرة، دخن، شعير)، وهذه الكمية المنتجة هي أقل من ثلث الاستهلاك إذ بلغت نسبة

الاكتفاء الذاتي من الحبوب (٣٠,٣٪)، بينما بلغ نصيب الفرد السنوي من مجموع الحبوب - المنتج محلياً والمستورد من الخارج (١٢١,٢) كيلو جرام. ويعد محصول القمح أهم أنواع الحبوب المستهلكة في الجمهورية اليمنية، إذ بلغ إنتاج اليمن منه (١٤١٨٨٤) طناً، بينما بلغت كمية الاستهلاك (١٢٦٧٤٤٤) طناً، وهذه الكمية تشكل (٥٧,١٪) من مجموع الحبوب المستهلكة في اليمن، أما نسبة الاكتفاء من القمح فقد بلغت (١١,٢٪).

جدول (٩) الفجوة الغذائية في الجمهورية اليمنية مُقدرة بالكيلوجرام (*)

البيان	الإنتاج	الواردات	الصادرات	الاستهلاك	نسبة الاكتفاء	معدل نصيب الفرد السنوي
الحبوب(**)	٦٧٢٣٣٧	١٥٥٠٤٩١	٤٢٠٤	٢٢١٨٥٢٤	٣٠,٣	١٢١,٢
القمح	١٤١٨٨٤	١١٢٥٦٤٩	٨٩	١٢٦٧٤٤٤	١١,٢	٦٩,٢
الأرز	-	٢٣١٨٨٠	٤٤	٢٣١٨٣٦	صفر	١٢,٧
الخضروات	٧٧٤٩٠٨	٤٧٩٤٠	٢٧٥٧٦	٧٩٥٢٧٢	٩٧,٤	٤٣,٤
الفواكه	٥٩٠٧٩٦	٢٠٣٣٩	٤١١٣٠	٥٧٠٠٠٥	١٠٣,٦	٣١,١
اللحوم الحمراء	٥١٦٩٨	٨٠٢٧٥	٤٦٩١	١٢٧٢٨٢	٤٠,٦	٧,٠
الدجاج	٦٦٧٣٤	٦٠٢٥٨	-	١٢٦٩٩٢	٥٢,٥	٦,٩
الأسماك	١٣٤٧٣٣	٤٣٦٩	١٩٦٠٢	١١٩٥٠٠	١١٢,٧	٦,٥
الحليب والجبن	١٧٩٧٨١	٦٣٢٧	٩٦٧	١٨٥١٤١	٩٧,١	١٠,١

(*) تم حساب نسبة الاكتفاء من إحصاء عام ٢٠٠٠م لعدم توفر الواردات والصادرات بحسب الكمية بحسب عام ٢٠٠٦

(**) إنتاج الحبوب يشمل أيضاً القمح

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على كتاب الإحصاء السنوي لعام ٢٠٠٠م، ص ٤٥٩ - ٤٦٣

٢) الخضروات:

بلغ إنتاج اليمن (٧٧٤٩٠٨) طناً من الخضروات المتنوعة (طماطم، بصل، بطاطس، شمام، حبيب، خضروات أخرى)، ويلاحظ أن هذه الكمية تشكل

معظم الاستهلاك، إذ بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي (٩٧,٤٪)، بينما بلغ متوسط نصيب الفرد من الخضروات (٤٣,٤) كجم في السنة.

٣) الفواكه :

بلغ إنتاج اليمن (٥٩٠٧٩٦) طناً من الفواكه المتنوعة لتمرور، موز، العنب، برتقال، يوسفى، باباي (عنب)، فواكه أخرى، وتعد الكمية المنتجة كافية للاستهلاك بل وأصبح لدى اليمن فائضاً للتصدير، إذ بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي (١٠٣,٦٪)، وبلغ نصيب الفرد السنوي من الفواكه (٣١,١) كجم.

والملاحظ هنا أن إنتاج الخضروات قد قارب من الاكتفاء الذاتي، بينما يفيض إنتاج الفواكه، ولكن إنتاج اليمن من الحبوب لازال يعاني من نقص كبير في تلبية استهلاك السكان، ويفسر البعض تراجع الإنتاج الزراعي وخاصة إنتاج الحبوب بأنه قد حدث لصالح زراعة المحاصيل النقدية، كنتيجة لانفتاح الجمهورية اليمنية على العالم الخارجي والهجرة، الأمر الذي ترتب عليه الاعتماد على استيراد المواد الغذائية من الخارج من أجل تغطية استهلاك المواطنين.^(٣٥) بينما يرى البعض أن السبب يرجع إلى أن القطاع الخاص المُشجع من قبل الدولة للاستثمار في القطاع الزراعي قد ركز استثماراته في مجال إنتاج الفواكه والخضروات، والتي انتشرت مزارعها في عدد من محافظات الجمهورية، بينما لم يشهد مجال إنتاج السلع الغذائية الإستراتيجية كالحبوب نفس الاهتمام،^(٣٦) والباحث لا يرى أن هنالك تعارضاً بين التفسيرين إذ أنهما يكملان بعضهما في تفسير المشكلة إذ أنه على الرغم من تزايد المساحة المزروعة بالحبوب بين عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٦م، وارتفاع نصيب الفرد فإن هذا الإنتاج لم يحقق إلا نسبة ضئيلة من الاكتفاء الذاتي (٣٠,٣٪) فقط، وهي الأقل بين نسب المنتجات الأخرى.

٤) اللحوم الحمراء:

بلغ إنتاج اليمن (٥١٦٩٨) طناً من اللحوم الحمراء، وبلغت كمية الاستهلاك من هذه اللحوم (١٢٧٢٨٢) طناً، أي أن كمية الإنتاج لا تغطي إلا خمساً من استهلاك اليمن من اللحوم الحمراء، إذ بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي (٤٠,٦٪)، وبلغ نصيب الفرد السنوي من اللحوم الحمراء (٧,٠) كيلو جرام.

٥) الدجاج:

بلغ إنتاج اليمن من لحوم الدجاج (٦٦٧٣٤) طناً، وبلغت كمية الاستهلاك من هذه اللحوم (١٢٦٩٩٢) طناً، وتغطي كمية الإنتاج أكثر من نصف استهلاك اليمن من هذه اللحوم إذ بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي (٥٢,٥٪)، وبلغ نصيب الفرد السنوي (٦,٩) كجم.

٦) الأسماك:

بلغ إنتاج اليمن من لحوم الأسماك (١٣٤٧٣٣) طناً، وبلغت كمية الاستهلاك من هذه اللحوم (١١٩٥٠٠) كيلو جرام، وكمية الإنتاج تكفي للاستهلاك المحلي ويبقى جزء من لحوم الأسماك للتصدير، إذ بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي (١١٢,٧٪)، بينما بلغ نصيب الفرد السنوي (٦,٥) كيلو جرام، وجدير بالإشارة هنا إلى أن إنتاج اليمن من اللحوم الحمراء (أبقار، أغنام، ماعز، جمال) واللحوم البيضاء (أسماك، دجاج) بلغ (٢٥٣١٦٥) طناً، بينما بلغ الاستهلاك من اللحوم الحمراء والبيضاء (٣٧٣٧٧٤) طناً، وهذه الكمية من الإنتاج تغطي ثلثي استهلاك سكان اليمن من اللحوم إذ بلغت نسبة الاكتفاء (٦٧,٧٪)، وبلغ نصيب الفرد السنوي من إجمالي اللحوم (٢٠,٤) كجم.

٧) الحليب والجبن:

بلغ إنتاج اليمن من الحليب (١٧٩٧٨١) طناً، وبلغت كمية الاستهلاك (١٨٥١٤١) طناً، وتقترب كمية الإنتاج اليمني من الاكتفاء الذاتي إذ بلغت نسبة الاكتفاء من الحليب والجبن (٩٧,١٪)، وبلغ نصيب الفرد السنوي (١٠,١) كجم. و جدير بالإشارة هنا إلى أن الإنتاج اليمني من الغذاء يتجه نحو تحقيق الاكتفاء ولو بدرجات متفاوتة، إذ يلاحظ أن الاكتفاء قد تحقق في الخضروات والفواكه والأسماك والحليب والجبن كما أن نسبة الاكتفاء من لحوم الدجاج قد وصلت إلى أكثر من النصف (٥٢,٣٪)، ولكن ربما أن النمو السكاني السريع يقف عائقاً أمام تحقيق الاكتفاء في بقية المنتجات، ولكن وعلى الرغم من تحقيق تلك النسب العالية من الاكتفاء في بعض أنواع الإنتاج فإن البيانات المتوفرة عن قيمة الصادرات والواردات من المواد الغذائية تشير إلى وجود عجز في الميزان التجاري، وهو آخذ في التزايد المستمر، والجدول (١٠) يوضح ذلك إذ يلاحظ منه أن اليمن استوردت من الأغذية والحيوانات الحية في عام ١٩٩٥م بقيمة (١٤٢٧٠٧٤٠) ألف ريال، وارتفعت قيمة الواردات في عام ٢٠٠٠م إلى (١١١١٣٦٥٨٩) ألف ريال، ثم ارتفعت كذلك إلى (١٦٤٢٧٢٣٩٩) ألف ريال في عام ٢٠٠٦م، بينما بلغت قيمة الصادرات للسنوات السابقة ذكرها (٩٠٤٨٢٨) ألف ريال و (١٢١٥٩٦٣٦) ألف ريال و (٤٦٥٣٧٠٤٣) ألف ريال على التوالي، وهذا يعني أن العجز في الميزان التجاري بالنسبة للغذاء بلغ (١٣٣٦٥٩١٢) ألف ريال و (٩٨٩٧٦٩٥٣) ألف ريال و (١١٧٧٣٥٣٥٦) ألف ريال في الأعوام السابقة ذكرها على التوالي، ولاشك أن هذا يلحق ضرراً كبيراً بالاقتصاد الوطني على المدى القريب والبعيد.

جدول (١٠) الميزان التجاري الخاص بالمواد الغذائية للأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠٠٦م(*)

السنة	الواردات	الصادرات	الميزان التجاري
١٩٩٥	١٤٢٧٠٧٤٠	٩٠٤٨٢٨	- ١٣٣٦٥٩١٢
٢٠٠٠	١١١١٣٦٥٨٩	١٢١٥٩٦٣٦	- ٩٨٩٧٦٩٥٣
٢٠٠٦	١٦٤٢٧٢٣٩٩	٤٦٥٣٧٠٤٣	- ١١٧٧٣٥٣٥٦

(*) القيمة بآلاف الريالات

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على: الجهاز المركزي للإحصاء، كتب الإحصاء السنوي للأعوام ١٩٩٧ و ٢٠٠٠ و ٢٠٠٦م

وأخيراً لابد من الإشارة إلى أن اليمن تمتلك إمكانات طبيعية وبشرية تساعد في الوصول إلى الأمن الغذائي فهي تتميز بتعدد بيئاتها الجغرافية المناخية والطبوغرافية وتعدد مواردها الطبيعية والبشرية،^(٣٧) ولذلك فهي تحتاج إلى مزيد من الاهتمام بهذه الموارد والاستغلال الرشيد لها والعمل على تنميتها وذلك للوصول إلى مستوى الأمن الغذائي.

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

بعد الانتهاء من دراسة الأمن الغذائي في الجمهورية اليمنية توصل الباحث إلى النتائج الآتية:

(١) هنالك مساحات واسعة من الأرض الصالحة للزراعة في اليمن لا زالت غير مزروعة.

(٢) تزايدت مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠م، ولكنها تناقصت بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٦م.

(٣) أن معدل نمو السكان يزيد على معدل نمو المساحة المزروعة.

(٤) تناقص متوسط نصيب الفرد من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة والأراضي المزروعة.

- ٥) تزايدت المساحة المزروعة بالقات من سنة إلى أخرى.
- ٦) تناقصت نسبة المساحات المزروعة بالبقوليات.
- ٧) تزايدت نسبة المساحة المزروعة بالحبوب بين عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٦م.
- ٨) تزايدت نسبة المساحة المزروعة بالمحاصيل النقدية بين عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٦م.
- ٩) تزايدت المساحة المزروعة بالفواكه بين عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٦م، مع ثبات نسبتها من إجمالي المساحات المزروعة بالمحاصيل الزراعية في العامين المذكورين (٦,٥٪).
- ١٠) بلغ متوسط نصيب الفرد من قيمة الحبوب والبقوليات والخضروات والأعلاف والمحاصيل النقدية أقل من متوسط نصيب الفرد من محصول القات.
- ١١) تزايد متوسط نصيب الفرد من اللحوم الحمراء من (٢,٦) إلى (٢,٨) وإلى (٣,٣) كجم في الأعوام ١٩٩٥ و٢٠٠٠ و٢٠٠٦م على التوالي.
- ١٢) تزايد متوسط نصيب الفرد من لحوم الدواجن من (٣,١) إلى (٣,٦) وإلى (٥,٢) كجم للأعوام ١٩٩٥ و٢٠٠٠ و٢٠٠٦م على التوالي.
- ١٣) تزايد متوسط نصيب الفرد الواحد من لحوم الأسماك من (٥,٦) إلى (٧,٤) وإلى (١٠,١) كجم للأعوام ١٩٩٥ و٢٠٠٠ و٢٠٠٦م على التوالي.
- ١٤) بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب حوالي ثلث الاستهلاك.
- ١٥) حقق اليمن الاكتفاء الذاتي من الخضروات تقريباً.
- ١٦) حقق اليمن الاكتفاء الذاتي من الحليب والجبن تقريباً.
- ١٧) بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي من اللحوم الحمراء والبيض ثلثي استهلاك اليمن.
- ١٨) حقق اليمن الاكتفاء الذاتي من إنتاج الفواكه، إضافة إلى وجود فائض للتصدير.

١٩) حقق اليمن الاكتفاء الذاتي من إنتاج لحوم الأسماك، إضافةً إلى وجود فائض للتصدير.

٢٠) استمرار تزايد العجز في الميزان التجاري بالنسبة للغذاء.

ثانياً: التوصيات:

بعد الوصول إلى عدد من النتائج في هذا البحث لابد وأن يضع الباحث عدداً من التوصيات التي يرى أن العمل بها سوف يؤدي إلى تحسين الوضع الغذائي في اليمن كخطوة أولى تؤدي في النهاية إلى تحقيق الأمن الغذائي ومن هذه التوصيات ما يأتي:

١) تشجيع تجميع الحيازات الزراعية لتكوين وحدات إنتاجية كبيرة تساعد في زيادة فرص المزارعين للحصول على القروض والمدخلات والخدمات الأخرى لرفع كفاءة الإنتاج الزراعي.

٢) تحسين الطرق الريفية وخدمات النقل لتسهيل الاتصال بالمدن.

٣) تفعيل دور بنك التسليف التعاوني الزراعي في تقديم خدمات اقراض ميسرة لتشجيع المزارعين على الاقتراض ومعالجة فوائد القروض.

٤) التوسع في الأراضي الزراعية المروية وذلك من خلال العمل على تنمية الموارد المائية ورفع كفاءة استعمالها من خلال تقليل الفواقد المائية الناجمة عن استنزاف مياه الأحواض الجوفية وترشيد استعمالها بواسطة استعمال الأساليب الحديثة في الري، والتركيز على الري التكميلي والتوسع في إنشاء السدود والحواجز المائية وفقاً لدراسة علمية شاملة، وجعل المياه معياراً للكمية الإنتاجية.

٥) تبني سياسات زراعية تشجع على تحويل برامج الإرشاد الزراعي إلى برامج تنمية زراعية متكاملة (لتقديم المعلومات، القروض، المدخلات، والخدمات الأخرى) للمزارعين بشكل متكامل.

٦) تسهيل حصول المزارعين على القروض والمدخلات من مؤسسات التنمية الزراعية المختلفة.

٧) إنشاء مركز وطني يشترك فيه خبراء ومتخصصون من مختلف الوزارات والمؤسسات وخاصة الصحة والزراعة والمياه والبيئة والشباب والتعليم العام والعالي والقضاء ويكرس هذا المركز جهوده المختلفة في محاربة شجرة القات وذلك عن طريق وضع تشريعات تحرم استخدام المياه الجوفية في إنتاج وزراعة القات، وتحريم استخدام المبيدات والسموم المختلفة على أغصان شجرة القات، وكذلك وضع بدائل للمستفيدين من هذه الشجرة، وخلق وسائل ترفيهية وتدريب وتعليم للشباب للاستفادة من الوقت الذي يهدر في مجالس القات.

٨) إجراء مسح شامل لمناطق الصيد بحيث تحدد المواطن التي تكثر فيها الأسماك.

٩) تحسين وسائل الصيد الحديثة وتدريب الصيادين عليها.

١٠) إقامة صناعة تعليب الأسماك.

١١) حماية المياه الإقليمية اليمنية من الملوثات، وكذلك من سفن الصيد الأجنبية وخاصة تلك التي تقوم بعمليات قتل وهدر الثروة السمكية في مياه اليمن الإقليمية.

١٢) تنمية المراعي.

١٣) توفير العمالة المدربة وتحسين الأحوال المعيشية للعاملين بالزراعة.

١٤) توفير الحوافز والخدمات للإنتاج الزراعي، والتركيز على الاستثمار في القطاع الزراعي.

١٥) تطوير التصنيع الغذائي إذ أنه من العناصر الهامة في تحقيق الأمن الغذائي، فهو يقلل من الفاقد بعد الحصاد، ويحفظ الغذاء لفترة طويلة، ومن ثم يوفره للمستقبل، كما يوفره للمناطق البعيدة عن مراكز الإنتاج، ويسهل نقله وتخزينه، ويساعد في حل مشكلات الفائض من الغذاء وتسويقه.

المصادر:

- (١) رشيد الحمد، ومحمد سعيد صبا ريني، البيئة ومشكلاتها، عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت، أكتوبر ١٩٧٩م، ص ١٥٦.
- (٢) درميناخ، هيرفه، وميشال بيكويه، السكان والبيئة، ط١، تعريب: جورجيت الحداد، عويدات للنشر والطباعة، بيروت، لبنان، ٢٠٠٣م، ص ٨٥.
- (٣) مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، كتاب مرجعي في التربية السكانية، الجزء السادس، السكان والصحة والتغذية في الوطن العربي، ط١، الأردن، عمان، ١٩٩٠م، ص ١٢٢.
- (٤) المخلافي، محمد علي عثمان، سكان الجمهورية اليمنية ديموغرافياً وجغرافياً، ط١، مركز عبادي للدراسات والنشر، صنعاء، ٢٠٠٣م، ص ٦٥.
- (٥) المصدر السابق نفسه، ص ٦٤.
- (٦) تم حساب معدل النمو من قبل الباحث عن طريق المعادلة الآتية:
$$r = \left(\sqrt[4]{\frac{Pt}{Po}} - 1 \right) \times 100$$
حيث أن:
 r = معدل النمو السنوي للسكان
 Pt = التعداد اللاحق
 Po = التعداد السابق
 t = عدد السنوات بين التعدادين أنظر
U.N. Demographic Year Book, 1985, 37, The Issue New York 1987, P.37.
(٧) Clarke, John. I, population Geography, pergamon press, London 1968, p.151.
(٨) محمد، صباح محمود، الأمن الإسلامي - دراسات في التحديات الجيوبوليتيكية، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، ١٩٩٤م، ص ٦٣.
- (٩) السامرائي، قصي عبد المجيد، مبادئ الطقس والمناخ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٨م، ص ١١٩ - ١٢١.
- (١٠) المصدر السابق نفسه، ص ٢٥٩ و ٢٦٠.
- (١١) Pavageau, Carmel, On the heights of Yemen, the geographical
(١٢) غارنييه، جاكين ب، جغرافية السكان، ترجمة حسن الخياط، ومكي محمد عزيز، مراجعة شاكر خصباك، منشورات جامعة بغداد، ١٩٧٤م، ص ٥٤ و ٥٣.
- (١٣) المياح، علي محمد، الجغرافية الزراعية، جامعة بغداد، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٧٦م، ص ٧٨.
- (١٤) الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام ٢٠٠٠م، صنعاء ٢٠٠١م، ص ٥.

- (١٥) المخلافي، محمد علي عثمان، سكان الجمهورية اليمنية ديموغرافياً وجغرافياً، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٣.
- (١٦) السعدي، عباس فاضل، دراسات في جغرافية السكان، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٠م، ص ٢٦٥.
- (١٧) أسعد (المخلافي)، محمد علي عثمان أسعد، التوزيع الجغرافي للسكان في محافظة تعز، دكتوراه في الجغرافيا، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠٠٠م، ص ٢٧١.
- (١٨) الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام ٢٠٠٦م..... (الإنترنت).
- (١٩) عبد السلام، محمد السيد، الأمن الغذائي للوطن العربي، عالم المعرفة، العدد (٢٣٠)، الكويت، ١٩٩٨م، ص ١٩.
- (٢٠) أنظر كل من: عبد المؤمن احمد هاشم وآخرون، السكان والتنمية الزراعية، وثائق المؤتمر الوطني الأول للسياسات السكانية في الجمهورية اليمنية، صنعاء، ١٩٩١م، ص ٦٦٧ - ٦٦٩، وعلي صالح الحجري، سياسات التنمية الزراعية في الجمهورية اليمنية، دراسات في الاقتصاد اليمني، بحوث وأدبيات المؤتمر الاقتصادي اليمني، تنظيم مجلة الثوابت، تحرير أحمد علي البشاري، ط ١، ١٩٩٦، ص ١٧٣ - ١٨٠، وخالد محمد عبد الستار الشميري، النمو السكاني ومشاكله في محافظة صنعاء للفترة (١٩٧٥ - ١٩٨٦)، ماجستير آداب في الجغرافيا جامعة بغداد ١٩٩٦م، ص ١٥٢.
- (٢١) القاسم، صبحي، ملخص كتاب نظرة تحليلية في مشكلة الغذاء في البلدان العربية، مؤسسة عبد الحميد شومان، الأردن، ١٩٨٢م، ص ١٥ و ١٦.
- (٢٢) الأشعب، خالص، اليمن - دراسة في البناء الطبيعي والاجتماعي والاقتصادي، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، العراق، ١٩٨٢، ص ١٨٢ - ١٨٨.
- (٢٣) مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، كتاب مرجعي في التربية السكانية، الجزء الرابع، السكان والاقتصاد في الوطن العربي، ط ١، الأردن، ١٩٩٠، ص ٨٢.
- (٢٤) الجهاز المركزي للإحصاء، اليمن في أرقام ٢٠٠٠م، صنعاء، أغسطس ٢٠٠١م، ص ٩.
- (٢٥) الأشعب، خالص، اليمن - دراسة في البناء الطبيعي والاجتماعي والاقتصادي، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٩.
- (٢٦) الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام ٢٠٠٠م، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٥.
- (٢٧) الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام ٢٠٠٦م، جدول (٦)، مصدر سبق ذكره..... (انترنت).
- (٢٨) الحفيان، عوض إبراهيم عبد الرحمن، الجغرافيا العامة للجمهورية اليمنية، عوامل التباين والتآلف في البيئة اليمنية، جامعة صنعاء، كلية التربية بأرحب، مؤسسة الميثاق للطباعة والنشر، صنعاء، ٢٠٠٤م، ص ٣٥١.
- (٢٩) القاسم، صبحي، ملخص كتاب نظرة تحليلية في مشكلة الغذاء في البلدان العربية، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٨.

- (٣٠) مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، كتاب مرجعي في التربية السكانية، الجزء السادس، السكان والصحة والتغذية في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٤.
- (٣١) عبد السلام، محمد السيد، الأمن الغذائي للوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص ٥٤.
- (٣٢) انظر كل من: متولي، محمد، ومحمود أبو العلاء، جغرافية شبه جزيرة العرب، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٨، ورسول، أحمد حبيب، دراسات في الجغرافية الاقتصادية والبشرية لليمن، ط٢، دار الكلمة، صنعاء، ١٩٨٥م، ص ١٢٢.
- (٣٣) العماري، محمد حزام صالح، جغرافية الأمن الغذائي في الجمهورية اليمنية، مركز عبادي للدراسات والنشر والتوزيع، صنعاء ٢٠٠٣م، ص ٣٢.
- (٣٤) مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، كتاب مرجعي في التربية السكانية، الجزء السادس، السكان والصحة والتغذية في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٥.
- (٣٥) شجاع الدين، أحمد محمد، حركة القوى العاملة اليمنية المهاجرة، المشاكل، المعوقات، سبل معالجتها، مجلة كلية الآداب، جامعة صنعاء، العدد (١٨) السنة ١٩٩٥م، ص ٣٩.
- (٣٦) قحطان، محمد علي، السكان وصحة المرأة - التأثيرات السلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، العدد ٢٩، يوليو ٢٠٠٤م، ص ٢٩.
- (٣٧) السعدي، عباس فاضل، التحليل الجغرافي لمشكلة الغذاء في اليمن، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد (٤٣)، السنة الحادية عشرة، يوليو ١٩٨٥م، ص ١٥٧.

الملاحق

ملحق (١) كمية وقيمة الإنتاج الزراعي للفترة بين (١٩٩٥ - ٢٠٠٦ م

القيمة (مليون ريال)			الكمية (طن)			البيان
٢٠٠٦	٢٠٠٠	١٩٩٥	٢٠٠٦	٢٠٠٠	١٩٩٥	
٥٣٢٦٥	٢٣٨٣٩	١١٨١٥	٧٢٦٩٢٧	٦٧٢٢٣٧	٨١٠١٧٧	الحبوب
١٢٣٩٧	٥٤٨٨	٣٥٩١	٨٣٢٣٩	٦٣٠٨٠	٧٠٤١١	البقوليات
٦٤٨٦٢	٣٥٢٩٢	١٣٨٧٦	٩٠٤٨٨٩	٧٧٤٩٠٨	٦٦٨٨٠٠	الخضروات
١٠٩٣٨٨	٤٢١٥٣	١٥٨٣٢	٨٦١٩٨٤	٥٩٠٧٩٦	٤٠٢١٦٠	الفواكه
٢٩١٦٦	٨٦٦٨	٢٨٥٦	٨١٤٨٦	٦٨٩٦٣	٤٣٤٦٠	المحاصيل النقدية
١٩٩٣٩٠	٦٤١٧٨	٣٦٧٩٨	١٤٧٤٤٤	١٠٨٠٤٣	٨٤٧٨٧	القات
١٩٣٤٣	١٢٥٨١	٥٥٥١	١٦٢٦٩١١	١٤٥٠٦٦٩	٨٧٧٩٥٧	الأعلاف
٤٨٧٨١١	١٩٢١٩٩	٩٠٣١٩	إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي			
١٩٧,٠٥	١٦١,٧٣	١٠٠,٠٠	سعر الدولار بالريال اليمني			

المصدر: الملحق من عمل الباحث بالاعتماد على: الجهاز المركزي للإحصاء، كتب الإحصاء السنوي للأعوام ١٩٩٧ و ٢٠٠٠ و ٢٠٠٦ م

ملحق (٢) كمية وقيمة الإنتاج الحيواني للفترة بين (١٩٩٥ - ٢٠٠٦ م

القيمة (مليون ريال)			الكمية (طن)			البيان
٢٠٠٦	٢٠٠٠	١٩٩٥	٢٠٠٦	٢٠٠٠	١٩٩٥	
٢٢٧٦٠	١٧٠٦٠	١٢٢٣١	٧٥١٢٣	٥١٦٩٨	٤٠٦٣٤	لحم أحمر
٤٤٦٩٦	١٤٦٨١	٩٣٣٧	١١٧٧٢٣	٦٦٧٣٤	٤٧١٥٦	لحم دجاج
١١٢١٠	٤٤٩٥	٣٦٨٤	٢٢٤٢٠٢	١٧٩٧٨١	١٥٣٥٠٨	حليب
١٢٠٨٧	٣٣٢٢	١٩٦١	٩٧٦	٦٠٤	٣٥٨	بيض (*)
١٠١٦	٧٤٨	٥٤٠	١٩٣٠	١٧٨	١٣٤	العسل
٩١٧٦٩	٤٠٣٠٦	٢٧٧٥٣	إجمالي قيمة الإنتاج الحيواني			

(*) كمية البيض بالمليون بيضة

المصدر: الملحق من عمل الباحث بالاعتماد على: الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي للأعوام ١٩٩٧ و ٢٠٠٠ و ٢٠٠٦ م